دور أدوات التحليل المالي في التنبؤ باستمرارية المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة باتيميتال هياكل فرع الوسط

The role of financial analysis tools in predicting the continuity of the economic institution Case Study of the Patimetal Foundation Middle Branch Structures

ط. د عماني اسماء [1]، دغموم هشام [2]،

[1] جامعة الجزائر03، (الجزائر)، ، omaniasma1908@gmail.com

[2] جامعة الجزائر03، (الجزائر)،dhichemit@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/05/10 تاريخ القبول: 2026/09/14 تاريخ النشر: 2026/09/15

ملخص:

نظرا للتطورات الاقتصادية المتسارعة اصبحت المؤسسات الاقتصادية بأشكالها تواجه تحديات ترتبط ببقائها واستمرارها اذ يعتبر تحليل استمرارية المؤسسة من المواضيع التي أسالت حبر الكثير من الكتاب والمؤلفين لما تكتسيه من أهمية في تحديد وقياس قدرة المؤسسة على البقاء في ساحة الأعمال، لاسيما في ظل الآونة الاخيرة التي اكتنفتها حالات عدم التأكد وتوالي الأزمات المالية وتداعياتها على الاقتصاديات عامة والمؤسسات خاصة، وبالتالي أضحى لزاما على المحلل المالي لأي مؤسسة أن يضع نصب عينه مبدأ الاستمرارية في النشاط كأساس لتقييم المؤسسة والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك، بالاعتماد على أدوات تحليلية تتماشى وتواكب التطورات المحاسبية وحركية السوق من خلال مؤشرات و نسب مالية تساعد على تقييم الوضع المالي خلال فترة زمنية ، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذه الورقة البحثية من خلال محاولة تسليط الضوء على مدى نجاعة توظيف أدوات التحليل المالي في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة وتحديد قدرتها على الاستمرار في مسارها المستقبلي حيث تم تسليط الضوء على النسب المشتقة من القوائم المالية للوحدة محل التقييم بغية معرفة الوضعية المالية السائدة فيها و تحديد الاختلالات التي من شانها أن تؤدي بالوحدة الى الافلاس لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب اذا لزم الأمر. .

أين توصلنا لتأكيد فعالية التحليل المالي باعتباره أداة تنبيه مبكر تساعد على تقييم الاداء وتكشف قدرة المؤسسة على البقاء وامكانية حدوث فشل مالي، كما يمكن الاعتماد عليه للكشف عن نقاط القوة والضعف في لمؤسسة والتنبؤ بالمخاط المستقبلية.

وبالتالي يساعد على اتخاذ الاجراءات التقويمية في الوقت المناسب لضمان استمرارية المؤسسة ونموها.

كلمات مفتاحية: التحليل المالي، مؤشرات التوازن المالي، استمرارية المؤسسة

تصنيفات JEL: G3 ,M4,D78:

Abstract:

Due to the rapid economic developments, economic institutions in their forms have become facing challenges related to their survival and continuity, as the analysis of the continuity of the institution is one of the topics that asked the ink of many writers and authors because of its

المؤلف المرسل: عماني أسماء ، دغوم هشام

importance in identifying and measuring the ability of the institution to survive in the business arena, especially in light of the recent cases of uncertainty and the succession of financial crises and their repercussions on economies in general and institutions in particular, and therefore it has become imperative for the financial analyst of any institution to put in mind the principle of continuity in activity as a basis for evaluating the institution and identifying the factors of strength and weakness in this, relying on analytical tools in line with accounting developments and market mobility through financial indicators and ratios that help assess the financial situation during a period of time, and this is what we will try to address in this research paper by trying to highlight the effectiveness of employing financial analysis tools in presenting a picture of the financial position of the institution and determining its ability to continue on its future path where ratios were highlighted Derived from the financial statements of the unit under evaluation in order to know the prevailing financial situation and identify imbalances that would lead the unit to bankruptcy to take timely decisions if necessary. .

Where we have reached to confirm the effectiveness of financial analysis as an early warning tool that helps evaluate performance and reveals the ability of the organization to survive and the possibility of financial failure, and it can be relied upon to detect the strengths and weaknesses of the organization and predict future risks

Keywords: Financial analysis, financial balance indicators, Enterprise continuity.

Jel Classification Codes: G3, M4,D78

1. مقدمة :

تعيش المؤسسات اليوم في كنف عصر يطبعه الانفتاح العالمي عامة والاقتصادي خاصة، لاسيما مع الانتشار الواسع للشركات والمؤسسات باختلاف أنواعها وأحجامها ومع افرازات العولمة واتاحة تكنولوجيات الاعلام والاتصال واتساع دائرة الاستثمارات بأنواعها، أصبحت المؤسسة الاقتصادية تمثل النواة المركزية للنشاط الاقتصادي ومركز نموه وازدهاره، لذا برزت المساعي المختلفة للبحث في اليات وطرق الاهتمام بها ومكانيزمات سيرها بما يمكنها من تحقيق استمراريتها وبلوغ أهدافها .

ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى قدرتها على بلوغ أهدافها المسطرة ضمن السياسات العامة وقياس درجة الفاعلية في تحقيقها فهي بحاجة لأدوات قياس ومؤشرات لتقييم الأداء، فباعتبارها مجموعة من الوظائف فهي بحاجة لا محالة لتقييم أداء هاته الوظائف، سواء من الناحية التجارية أو الإنتاجية المرتبطة أساسا بدورة الاستغلال اضافة للناحية الاستثمارية المرتبطة بدورة الاستثمار، ومدى انعكاس الدورتين على نقدية المؤسسة وهيكلها المالي.

وهنا تظهر أدوات التحليل المالي كأحد الاساليب المستخدمة لقياس وتحديد قدرة المؤسسة على الاستمرارية في نشاطها..

التساؤل الرئيسي:

كيف يساهم التحليل المالي في التنبؤ باستمرارية مؤسسة باتيميتال – هياكل وسط؟

الأسئلة الفرعية:

وللتعمق أكثر في الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 هل يمكن الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي في تقييم القدرة على استمرارية المؤسسة؟

2 ماهي أهم النسب والمؤشرات المناسبة التي يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ باستمرارية المؤسسة؟

3 كيف تساعد ادوات التحليل المالي في التنبؤ باستمرارية المؤسسة؟

الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع، تم بناء الفرضيات التالية:

1 تستطيع المؤسسة الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة والتمويل في اتخاذ القرارات.

2 يقدم التحليل المالي للمؤسسة صورة على وضعية المؤسسة ومركزها المالي وبالتالي امكانية اتخاذ القرارات المالية المناسبة والناجعة لتمويل استثماراتها.

3 يمكن أن تكون الوضعية المالية للمؤسسة وحجم مبيعاتها ودرجة تنافسيتها في السوق من أبرز العوامل المؤثرة على هيكلها المالي.

4 يمكن الاسترشاد بالمؤشرات المالية، التشغيلية، وذلك لأهميتها عند تقييم قدرة المؤسسة محل التحليل على الاستمرارية.

أهداف الدراسة

تهدف دراستنا كغيرها من الدراسات البناءة في ميدان التحليل المالي الى:

- التعرف على أهم الأدوات التحليلية المعتمد عليها في المؤسسة.
- اظهار دور التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على الادوات التحليلية الاكثر تداولا.
- محاولة معرفة مدى تطابق الادبيات النظرية للدراسة مع الواقع التطبيقي لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط.
- معرفة مدى استفادة المؤسسة من التحليل المالي في تقييم القدرة على الاستمرارية في النشاط.
- اتخاذ الاجراءات القرارات التقويمية وتصحيح مسار ها لتفادي الوقوع في التعثر المالي ومنه التصفية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أن أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبق أدوات التحليل المالي لاسيما النسب المالية لأغراض التخطيط والرقابة على كفاءة الاداء بما يضمن لها تحقيق الاستخدام الأمثل للموار المتاحة بفعالية ناهيك عن أهمية التحليل في تشخيص عوامل القوة والضعف في بنود القوائم المالية، وبسط استمراريتها في سوق المنافسة.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على المناهج العلمية التالية:

المنهج الاستقرائي: في بناء الإطار النظري وصياغة منهجية الدراسة.

منهج دراسة الحالة: لتوصيف المؤسسة محل الدراسة وتحليل وضعيتها.

الدراسات السابقة:

- دراسة الحاج2018، تحت عنوان " التحليل المالي أداة تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر باستخدام الأساليب الإحصائية" رسالة دكتوراه في العلوم التجارية –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الجامعة وهران،2 وهران، جزائر.

هدفت الدراسة الى أن كالً من الأساليب الإحصائية الكمية والنوعية ذات أهمية في تمييز الوحدات الاقتصادية المتعثرة وغير المتعثرة، وهي مفيدة جداً في التنبؤ بوضع الوحدة الاقتصادية في المستقبل، ولاسيما في ظل ما تشهده بيئة الأعمال من متغيرات مستجدة من بينها زيادة حدة المنافسة، الأمر الذي يقتضي الأخذ بنظر الاعتبار كال منهما عند اتخاذ القرار أو الحكم بقدرة الوحدة على الاستمرار، خصوصا وأن التنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية يهم الإدارة والمستثمرين ذات الصلة، ومن النتائج المهمة التي وصلت اليه الدراسة :

أ – إن استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالمخاطر المالية للوحدات الاقتصادية في حاجة إلى تطوير، من خلال الاستعانة بالأساليب الإحصائية الخطية وغير الخطية والأساليب الرياضية المتقدمة، وذلك حتى يتم التوصل إلى استنتاجات مقبولة بشأن مراكزها المالية، وإلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

2- دراسة (كريم، 2015) تحت عنوان "دور إجراءات المدقق الخارجي في بيان قدرة الشركات على الاستمرارية بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادين" أجريت هذه الدراسة في بغداد لنيل الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، العراق.

هدفت هذه الدراسة تحديد دور المدقق الخارجي في التحقق من قدرة الشركات على الاستمرار، وما هي الإجراءات المعمول بها من قبلهم في هذا الجانب وكيفية تحقيق التكامل بين إجراءات التدقيق ال داخلي والتدقيق الخارجي بهذا الخصوص، فضلا عن بيان دور إدارة المنشآت نفسها في تقييم مدى قدرتها على الاستمرارية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحقيق التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها :يعد فرض الاستمرارية حجر الزاوية في بناء النظرية المحاسبية، وإنه فرض لا يتعلق بالتنبؤ بالمستقبل، بل يتعلق بالحاضر والظروف السائدة وقت إعداد القوائم المالية، فضلا عن ذلك يرى المدقق الخارجي بأن مستقبل المنشأة مجهول وغير منظور والا يمكن الجزم بما سوف يحد ولكن استمرار عمل المنشأة هو أمر مفترض إلا إذا ظهرت معلومات مغايرة لذلك.

3- دراسة (Josh & desai2018) بعنوان"Model for Prédiction of Industrial Insolvency of Manufacturing Companies in India' استخدام فيها الباحثين كل من التحليل التمييزي والتحليل بالشبكات العصبية لقياس والتنبؤ لثمانين شركة صناعية عاملة ضمن القطاع الصناعي وعلى افتراض ان المتغيرات يجب ان تحقق اشتراطات معينة مثل التوزيع الطبيعي وكانت المشاهدات مستقلة عن بعضها البعض، فقد أثبتت نتائج التحليل ان التنبؤ بدقة توقيتات اعتلال الصحة المالية للشركات الصناعية يعد من ضمن ما يفرزه التحليل التمييزي المتعددة أي الاستيعاب الكامل لاليات الاستثمار والتمويل ومن ثم فأنه ومن المهم العودة لمبدأ التنويع في كلا الطرفين من حيث المجال والأنواع والتوقيتات للدفع الاستلام(توقيتات التدفقات النقدية الداخلةً ومستخلصة من القوائم والتقارير المالية لمؤشرات الاداء ككل .

4- دراسة (عبد النور جعفر،2019) بعنوان " استخدام اساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة مؤسسة صيدال 2019، هدفت الى ابراز اثر تبني نماذج التنبؤ من اجل اتخاذ القرارات الموافقة لأهداف المؤسسة والتعرق على مختلف النماذج الكمية المستخدمة في مجال التنبؤ بالفشل المالي كنموذج.Altman .

وقد توصلت الدراسة أن نماذج التحليل المالي تطبق في مجال التنبؤ باستمرارية المؤسسة في الحياة الاقتصادية للحكم على كفاءتها ومدى تحقيق العوائد المالية المناسبة لحجم الاموال المتوفرة، وهذا يؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة

5- دراسة (بوميسة حنان،2023) دور اجراءات التدقيق الخارجي في تقييم استمرارية الاستغلال، دراسة استقصائية لعينة من المدققين الخارجيين في الجزائر، هدفت الدراسة لمحاولة التعرف على اهم المؤشرات المستخدمة في تقييم استمرارية الشركات والتأكد من مدى استخدامها من طرف المدقق الخارجي في الجزائر اين توصلت الدراسة الى ان المدققين في الجزائر يميلون الى تطبيق اجراءات الانذار على الشركات المتعثرة التي تكون اسباب تعثرها واضحة بالاعتماد على ادوات التحليل المالي.

كما توصلت الدراسة لكون عملية تقييم الاستمرارية هي عملية صعبة ومعقدة لعدم وجود الحماية القانونية للمدقق الخارجي (الخوف من التعرض المساءلة القانونية) ومن جهة اخرى نقص الخبرة في مجال تقييم الاستمرارية..

ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة

يوجه تشابه كبير بين دراستنا والدراسات السابقة التي تطرقنا اليها بحيث ركزت معظمها على دور التحليل المالي في تقييم الاستمرارية ومنها ما تطرقت للعوامل المؤثرة على الاستمرارية، اما ما يميز دراستنا عن غيرها من الدراسات ان اغلبها كانت خارج الوطن في حين دراستنا كانت بالجزائر كما انها تزامنت مع فترة ازمة الوباء COVID-19. التي امتدت تداعياتها للمؤسسات حيث اثرت على قدراتها الاستغلالية بسبب التدابير المتخذة لمنع تفشي الوباء، اين تم اغلاق معظم الشركات وخروجها من ساحة المنافسة، الامر الذي مكننا من تحديد قدرة ادوات التحليل المالي في تقييم استمرارية المؤسسة.

2. الخلفية النظرية للتحليل المالي كآلية لاستمرارية المؤسسة

تنشط مختلف المؤسسات في ظل بيئة شديدة التعقيد تحتد فيها المنافسة والصراع للبقاء والاستمرار والنمو الأمر الذي يتولد عنه ارتفاع حالات وظروف عدم التأكد، ومن ناحية أخرى التطور المستمر لأدوات وآليات التسيير الاداري والمحاسبي، أين يفرض عليها لزاما البحث عن ميكانيزمات تسيير واستشراف تطبعها الدقة وتصبغها المصداقية لتمكينها من تحقيق الهدف من وجودها، وفي هذا السياق يعد التحليل المالي أحد الاساليب التي يمكن الاستناد إليها لتحليل وضعية المؤسسة وتقويم مسارها بالارتكاز على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي تربط بين مختلف بنود القوائم المالية وهذا ما سنتطرق اليه من خلال محاولة تحديد مفهوم التحليل المالي وأهدافه والخطوات المتبعة للقيام به.

1.2 ماهية التحليل المالي واستمرارية المؤسسة

الفرع الاول: الاطار المفاهيمي للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من المفاهيم المهمة في حقل الادارة المالية التي يحتاجها المسير المالي لأي مؤسسة المؤسسة لتفسير البيانات والقوائم المالية الناتجة عن حصيلة نشاطها من خلال التوليفات التي تربط بين بنودها في شكل نسب ومؤشرات تسلط الضوء على مركز المؤسسة المالي وتساعد على اتخاذ القرارات في الوقت الملائم.

أ- مفهوم التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد في دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة. (سامي، 2011-2012).

ومع تعدد التعريفات التي تصب جميعها في قالب واحد فإن تعريف التحليل المالي يتبلور في كونه دراسة تحليلية نقدية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة في شكل عملية منظمة تتضمن القيام بمجموعة من الخطوات مجموعة من المقاييس والعلاقات المترابطة والمتكاملة بين مختلف بنود الكشوف المالية لتشخيص وضعية المؤسسة والوقوف على مراكز قوتها ونقاط ضعفها بغية الوصول إلى اتخاذ قرارات رشيدة.

ب- أهداف التحليل المالي

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي هو معرفة المركز المالي للمؤسسة بما يمكنها من حسن إدارة وتقدير الاحتياجات المالية وفرض رقابة فعالة على استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أعلى مردودية وبطبيعة الحال اتخاذ القرارات المالية المتمثلة في: قرارات التمويل، قرارات الاستثمار وقرارات توزيع الأرباح التي تلخص الوضعية المالية للمؤسسة.

وعليه تتلخص أهم اهداف التحليل المالي في: (عزربيل، 2016)

* بيان الوضع المالي للشركة، وقدرتها على الاقتراض.

* الحكم على كفاءة الادارة ومدى استغلالها للمعلومات المتاحة.
* تقييم جدوى الاستثمار و مختلف الاتجاهات التي يتخذها اداء المؤسسة.
* تقييم السياسات المالية و التشغيلية و معرفة وضع الشركة في قطاعها.
* تحليل مسببات الارباح و الخسائر و تقييم هيكل الاموال

خطوات التحليل المالي ومقوماته

أ- خطوات التحليل المالي:

القيام بعملية التحليل المالي تتطلب توفر جملة من الخطوات بما يتلاءم مع متطلبات التحليل حيث يتم القيام بثلاث خطوات أساسية ترتب في شكل مجموعات محاسبية متجانسة.

و عموما تتلخص أهم خطوات التحليل المالي في: (الجرجاوي، 2008)

- التصنيف: يقصد بهذه المرحلة القيام بوضع البيانات في مجموعات متناسقة ومتشابهة تمكن من إجراء المقارنات.

- المقارنة: يتم في هذه الخطوة إنشاء علاقات بين البيانات المصنفة وفق نماذج محددة وموحدة مع العلم أن عملية المقارنة تتم على مستوى المجموعات الكلية او الجزئية و بين فترات زمنية متفاوتة.

- الاستنتاج: في ظل هذه المرحلة يتم تفسير العلاقات المتحصل عليها في المراحل السالفة الذكر وذلك للوقوف على مدى صحة و سلامة السياسات المالية المنتهجة في المؤسسة وبيان مركزها المالي.

ب- مقومات التحليل المالي وأدواته:

من المعلوم أن القيام بالتحليل المالي يتطلب مجموعة من المعايير والأسس التي ينبغي الاستناد إليها أهمها:

- تحديد الأهداف بشكل واضح بطريقة تمكن المحلل من معرفة الإجراءات الواجب إتباعها تحديد فترة التحليل المالي.
-الوقوف على مدى توفر البيانات المالية.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول لأفضل النتائج.
- المعرفة و الإلمام ببئية المؤسسة داخليا وخارجيا.
- أن يكتسب المحلل المالي المعرفة العلمية والخبرة الكافية للقيام بعملية التحليل المالي.

ج - أدوات التحليل المالي:

يشكل التحليل المالي قاعدة ترتكز عليها مجموعة من الأساليب و الطرق التي يسمح تنفيذها بتحقيق الهدف المرجو على أكمل وجه، و يمكن التمييز بين عدة أنواع من أدوات التحليل المالي يمكن ايجازها في: (الحيالي)

- مؤشرات التوازن المالي : يقوم تحليل التوازن المالي على قاعدة أساسية مفادها تمويل الأصول الثابتة بالاعتماد على الموارد طويلة الأجل، و تغطية الأصول المتداولة بالاستحقاقات قصيرة الأجل ولتحقيق هاته القاعدة يتم الاستناد إلى كل من مؤشر رأس المال العامل والاحتياج لراس المال العامل فاذا غطى الفائض في رأس المال العامل احتياجات دورة الاستغلال فان المؤسسة تتمتع بهامش أمان و وضعية خزينة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها النقدية دون الحاجة لتسييل أصولها .

- النسب المالية :تعتبر أحد الأدوات التحليلية التي تظهر علاقات بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل تساعد على قياس درجة مديونية المؤسسة وحاجتها للسيولة لمجابهة التزاماتها، كما تقيس حجم التدفقات النقدية ودرجة استقرارها .

قائمة حركة الأموال: يتم الاعتماد على قائمة حركة الاموال لدراسة كيفية استخدام المؤسسة للأموال و طرق توظيفها و تبان مخططها التمويلي لمعرفة مدى قدرتها على الوقاء بالتزاماتها على المدى القصير و المتوسط.

الفرع الثاني : ماهية استمرارية نشاط المؤسسة

يعتبر فرض استمرارية المؤسسة أحد أهم الفروض المحاسبية التي يجب مراعاتها عند إعداد وتطبيق الإجراءات المحاسبية المعمول بها ، كون المؤسسة الاقتصادية وجدت لتستمر في نشاطها وعملياتها، وبالتالي فهي قرينة موضوعية أطرها المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (**IAASB**) ضمن المعيار الدولي رقم (570) الخاص بفرض الاستمرارية، وهذا ما سنتطرق اليه بالتفصيل ضمن هذا المحور.

أ- مفهوم استمرارية المؤسسة:

يشير مصطلح الاستمرارية إلى ان المنشاة ستستمر في عملياتها، ولن تخرج من الصناعة أويتم تصفيتها وحتى يتم ذلك يجب أن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل كافي ولفترة زمنية غير محدودة تمكنها من تحقيق خططها و الوفاء بالتزاماتها و نمو انشطتها بدون خسائر. (حسين، 2021)

كما يمثل فرض الاستمرارية التوقع الطبيعي من الوحدة المحاسبية ،فهو يعكس توقعات كافة الاطراف المهتمة بأمور المنشاة ،باعتبار أن احتمال التصفية أو التوقف عن مزاولة النشاط حالة استثنائية . (الموني، 2011)

وفي هذا السياق أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين المعيار الدولي رقم "570" الخاص بفرض الاستمرارية بهدف توفير الارشادات الضرورية التي يجب أن يتقيد بها المراجع في تدقيقه للبيانات المالية المتعلقة بملائمة الاستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية محددا جملة من المؤشرات التي يتم الاستناد اليها لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية في نشاطها والتي بدورها تنقسم الى مؤشرات مالية تشغيلية ومؤشرات أخرى.

ب- أهمية استمرارية المؤسسة

يعتبر فرض الاستمرارية بمثابة حجر الأساس في النظرية المحاسبية وهو المسؤول عن أخطاء القياس المحاسبي فبالاستناد لاستمرارية المنشاة يتم تقييم الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية باعتبار أن المؤسسة تقتني أصولها من أجل الاستمرار في النشاط وليس بغرض البيع.

كما أن فرض الاستمرارية يعتبر الأساس الذي يبنى عليه فرض الدورية الذي يتطلب تقسيم الحياة الاقتصادية للوحدة المحاسبية إلى فترات زمنية قصيرة نسبيا يتم فيها اعداد القوائم المالية لقياس الدخل والمركز المالي التدفقات والنقدية .

ويرون أيضا أن اتباع أساس الاستحقاق والتفرقة بين المصروفات الإرادية والمصروفات الرأسمالية والمحاسبة عن اندثار الأصول الثابتة وتكوين المخصصات والاحتياطات (الدوغنجي)، كما يحظى هذا المعيار بالقبول العام من قبل المحاسبين والمدققين كونه يشكل الإطار الفكري لإعداد وعرض القوائم المالية.

ج- مؤشرات استمراريه المؤسسة وحالاتها

أولا- مؤشرات الشك في استمرارية المؤسسة

حدد كل من **J.kigeer & Sheiner** جملة من المؤشرات والظروف التي تثير الشك بشأن استمرارية المؤسسة في حال ما إذا وردت جملة منها يمكن ايجازها في: (الدوغنجي)

- المؤشرات المالية:

من أهم المؤشرات المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي ومراقب الحسابات لإبداء آرائهم حول استمرارية المؤسسة من عدمها وجود بعض المؤشرات السلبية كتراكم الخسائر التشغيلية والعجز المزمن في رأس المال العامل إضافة لسلبية عناصر صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على غرار توافر مؤشرات مالية أخرى تشير لوجود صعوبات مالية كعدم القدرة على السداد في مواعيد الاستحقاق والاعتماد على الديون القصيرة المدى لتمويل الأصول الثابتة و توالي احتجاز الارباح ، وعدم توزيعها لأكثر من سنتين ماليتين متتاليتين، إضافة لوجود صعوبات مالية تتعلق بالحصول على القروض و التسهيلات الائتمانية .

–المؤشرات التشغيلية:

تعتبر المؤشرات التشغيلية أحد الأدوات الداعمة للمؤشرات المالية كون دراسة استمرارية المؤسسة لا تستند فقط على تحليل المركز المالي باستخدام النسب المالية المشتقة من القوائم المالية و انما بمؤشرات أخرى لها علاقة مباشرة بمحيط المؤسسة الذي تنشط فيه، وتتلخص أهم المؤشرات التشغيلية في :

–فقدان مديرين مهمين: فالمؤسسة التي تواجه مشكل استقالة مدراءها و عدم قدرتها على ايجاد من يسد مكانهم تتأثر سمعتها و بالتالي وجود شك بشان استمراريتها .

–فقدان أسواق أو امتيازات وموردين رئيسين: فالمؤسسة التي تواجه مشاكل في تصريف منتجاتها وعدم قدرتها على مواكبة المنافسة تعاني من مشاكل في سياستها العامة والتسويقية على وجه الخصوص ،وبالتالي هذا الأمر له أثر سلبي على استمرارية المؤسسة في المستقبل.

–مؤشرات أخرى:

بالإضافة للمؤشرات المالية والتشغيلية توجد مؤشرات أخرى يمكن الاعتماد عليها لتعزيز التنبؤ باستمرارية المؤسسة تتمثل في: (شلقامي، 2013)

–عدم الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال والمتطلبات القانونية الأخرى.

– وجود قضايا مرفوعة على المنشاة يمكن أن تنشأ عنها التزامات لا تستطيع الوفاء بها.

– تغير في السياسات والقوانين الحكومية بما يضر بالمؤسسة.

ثانيا– حالات استمرارية المنشاة:

يمكن التمييز بين ثلاث (03) حالات لاستمرارية المؤسسة تتمثل في: (منذر، 2004)

– الحالة الطبيعية: وهي حالة فرض الاستمرارية بدون مدة محدودة ومعلومة في الوقت الحاضر.

– حالة الحكر: استمرار المشروع لمدة محدودة و معلومة في الوقت الحاضر .

– حالة وجود مؤشرات: في الوقت الحاضر تسمح بافتراض عدم الاستمرارية واحتمال التصفية.

2.2 دراسة تطبيقية لاستمرارية المؤسسة – مؤسسة باتيميتال هياكل وسط –

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني ، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني ، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني.

. تقديم عام لمؤسسة باتيميتال – هياكل وسط

من خلال ما تطرقنا اليه في الجانب النظري فانه لابد من إسقاط هذه المعارف على الجانب التطبيقي، وحتى نتمكن من اثراء دراستنا دعمناها بدراسة ميدانية على المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والاقتصادي المعرفة "بباتيميتال هياكل وسط" الواقعة بالجزائر العاصمة أين اعتمدناها كدراسة حالة وذلك بتحليل قوائمها المالية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة.

نظرا لإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الجزائرية سنة 1983 وخاصة الشركة الوطنية للبناءات المعدنية Société National des Constructions Métallique Metal مستفيدة من كفاءة عمال للمؤسسة الأم BATIMETAL،هاته الأخيرة التي تمتلك التأهيل والإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف التي سطرتها لها الحكومة الجزائرية، لتكون هكذا نصب ثمين في السياسة الصناعية لوزارة الصناعات الخفيفة.

ولهذا، وضعت شركة باتيميتال إمكانياتها لدراسة الإنتاج والتحقيق في خدمة الاقتصاد الوطني ويوجد مقرها الرئيسي حاليا بواد السمار.

أ- تقديم مؤسسة باتيميتال هياكل وسط:

- تسمية المؤسسة:BATIMETAL CHARPENTE CENTRE
- المقر الاجتماعي : 90 شارع طرابلس، حسين داي الجزائر العاصمة.
- الشكل القانوني للمؤسسة: شركة ذات أسهمS.P.A
- رأس المال الاجتماعي 100.000.000 دج للمؤسسة الأم.

ب- نشاط المؤسسة:

تساهم المؤسسة الوطنية للمباني الصناعية والنحاس مباشرة في انجاز البناءات القاعدية والوسائل الضرورية، وذلك بتوفير منتجات متنوعة ذات هيكل حديدي، يتمثل نشاط هذه المؤسسة في تقديم خدمات لزبائنها للاستعمال: الصناعي، التجاري، الإداري، الاجتماعي ، الثقافي، الرياضي مثل (محطات القطار مصانع، أروقة، مخازن، بناءات إدارية، مجمعات إدارية، مواقف السيارات ...الخ) ، غير أن نشاط المؤسسة كان محدد في إنتاج الهياكل المعدنية والأقفال والقاطرات، ولكنه توسع وأصبح لا يقتصر على ما ذكرنا سابقا بل شمل كل من إنتاج الأعمدة والمسابك ومواد الأعمال العمومية والأثاث الحديدي والأشعة و المواد الصحية .

1.3 تحليل القوائم المالية لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط

سنتطرق خلال هذا الفرع إلى تحليل مختلف القوائم المالية لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط للسنوات الممتدة من 2021 الى2023 من خلال:

الجدول رقم 01: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط (جانب الاصول)

البيان	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة
الأصول الثابتة	460 056,48 337	17,73	338 265 370,54	17,05	363 807 275,63	14,31
قيم الاستغلال	224 122 204,34	11,77	247 957 703,97	12,33	272 208 227.55	10,71
قيم القابلة للتحقيق	1242306295.60	65,27	1 389 210 383,81	69,08	1 864 222 279,70	73,33
قيم جاهزة	99 496 637.80	5,23	30 856 005,21	1,53	42 077 238,78	1,66
المجموع	1 903 385 394,12	100	2 010 913 669,66	100	2 542 315 021,66	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: من خلال استقراء الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع أصول المؤسسة في تزايد مستمر خلال السنوات محل الدراسة، وهذا راجع لزيادة القيم القابلة للتحقيق بالدرجة الأولى حيث كانت في 2021 تقدر بـ:**1242306295.60** دج لترتفع إلى **1864222279.70**دج سنة 2022، والتي تعود أساسا إلى الزيادة في رقم الأعمال المعتبر المحقق من المبيعات لأحد زبائنها الدائمين، كما أن هذا الارتفاع بالدرجة الثانية ناجم عن ارتفاع قيم الاستغلال من **224122204.34** دج سنة 2021 لتصل الى**272208227.55** دج. كما أن الارتفاع في قيمة الأصول الثابتة يدل انها قد حازت على أصول جديدة نظرا لاهتلاك حظيرة معداتها .

كما نلاحظ ان القيم الجاهزة انخفضت من.**99496637.80** الى **30856005.21** دليل ان المؤسسة قد وظفت الفائض من الأموال في فرص استثمارية أخرى تعود عليها بمعدلات فائدة سنوية.

الجدول رقم 02: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط (جانب الخصوم)

البيان	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة
الأموال الدائمة	1458892330.23-	-76 ,65	1715394330,84_	-85 ,07	1709365209,28-	-67,24
الخصوم الغير جارية	1367063616,35	71 ,82	1387989402,99	69,02	1392095700,33	54,76
الخصوم الجارية	1995214107,99	104,82	2368707532,38	116,05	2859584530,61	112 ,48
المجموع	1903385394,12	100	2041302604,53	100	2542315021,66	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع في مجموع الخصوم خاصة في سنة 2023 ،هذا راجع بدرجة الأولى الى ارتفاع في قيمة الخصوم الجارية حيث ارتفعت من 1995214107,99 (سنة 2021) لتصل الى 2859584530,61 (سنة 2023) هذا راجع لزيادة الديون بين الوحدات والى حساب الموردون، كما نلاحظ ان قيمة الأموال الدائمة تحمل قيمة سالبة وهذا راجع الى ترحيل خسائر السنوات السابقة الى حساب الترحيل من جديد، وهذا يشكل خطر على الحالة المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم 03: تحليل التوازن باستخدام مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	2021	2022	2023
رأس المال العامل الصافي FR	-429 288 770,36	-665 670 298,39	-681 076 784,58
	-429 288 770,35	-665 670 298,39	-681 076 784,58
الاحتياج لرأس المال العاملBFR	-493 535 501,70	-696 417 459,73	-714 221 424,46
الخزينة TR	64 246 731,35	30 747 161,34	33 144 639,88

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط نجد:

رأس المال العامل: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب خلال السنوات الثلاث الممتدة من 2021 الى 2023، مما يعني أن الأموال الدائمة لم تغط الأصول الثابتة، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان مما جعلها تمول جزء من أصولها الغير جارية بواسطة ديون قصيرة الأجل، ومنه فقد اختل شرط من شروط التوازن المالي.

الاقتراحات :

ترشيد سياسة اقتناء التثبيتات أو التنازل عن البعض التي لم تعد تحتاجها بإضافة إلى العمل على إعادة مراجعة سياسة جرد وإهتلاكات التثبيتات.

الاحتياج لرأس المال العامل: من خلال الجدول أعلاه يمكن القول إن الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة سالب خلال الثلاث سنوات السابقة، ما يشير إلى أن العائد من النشاط المتولد عن دورة الاستغلال يغطي احتياجاتها، وبالتالي فهي تتمتع بهامش سيولة الأمر الذي يمكنها من تغطية احتياجات دورة الاستثمار، وهذا يعود لكفاءة تسيير الآجال الزمنية بين المقبوضات والمدفوعات.

الاقتراحات:

الاستثمار في فرص ذات آجال زمنية متوسطة الأجل.

الخزينة: من خلال التحليلين لكلا من رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة لكن بنسب متناقصة، وهذا يدل على أن الاحتياج لراس المال العامل يمول كليّا دورة الاستغلال وجزء من دورة الاستثمار، كما يسمح بتوليد خزينة موجبة، وبالتالي هنالك فائض في السيولة، الا ان الامر يستدعي العمل على تسيير أحسن للخزينة، أي عدم تجميد السيولة، وعموما المؤسسة حققت قاعدة التوازن المالي الأدنى.

الاقتراحات :

على المؤسسة أن توظف خزينتها وبالتالي تحصل على نواتج مالية تزيد من مردوديتها أو تسدد بعض التزاماتها أوت عظم قيم استغلالها

2.3 – تحليل الهيكل المالي باستخدام نسب الهيكلة.

– التحليل المالي باستخدام نسب السيولة

يتم حساب نسب السيولة للمؤسسة للوقوف على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها ضمن الآجال المحددة وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدارسة.

الجدول رقم 04: تحليل نسب السيولة

النسب	القانون	2021	2022	2023
نسبة السيولة العامة	أصول جارية /خصوم جارية	0,78	0,71	0,76
نسبة السيولة المختصرة	(قيم قابلة لتحقيق + قيم جاهزة) /خصوم جارية	0,67	0,61	0,67
نسبة السيولة الفورية	قيم جاهزة / خصوم جارية	0,05	0,01	0,01

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: من خلال حساب نسب السيولة لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط يمكن استخلاص ما يلي:

- **السيولة العامة:** نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أقل من الواحد خلال السنوات المدروسة، ما يعني أن المؤسسة مولت استثماراتها بالاعتماد على الديون قصيرة الأجل، وهذا ما يؤكد وجود رأس مال عامل سالب، وبالتالي ستقع في وضعية مالية حرجة إذا لم تتخذ الاجراءات التقويمية اللازمة.

الاقتراحات:

على المؤسسة أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من قيمة الديون قصيرة الأجل .

السيولة المختصرة: نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة المختصرة في السنوات الثلاث المدروسة قدرت في حدود (0,6-0,7) أي أنها تجاوزت النسبة المعيارية المقدرة بـ (0,3-0,5) وهذا يعني أنها قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء الى بيع مخزوناتها من جهة ومن جهة أخرى قد يعني أيضا تجميدا للسيولة.

- **السيولة الفورية (الجاهزة):** نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة الجاهزة أقل من النسبة المعيارية المقدرة ب (0,2-0,3) ما يعني ان متاحات المؤسسة لا تكفي لتغطية ديونها قصيرة الأجل.

الاقتراحات:

على المؤسسة إيجاد مصادر أخرى لتغطية ديونها كتحصيل جزء من ذممها أو بيع جزء من مخزونها السلعي.

2.3 – التحليل المالي الديناميكي لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط

تحليل جدول التمويل لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط

يتم الاعتماد من أجل تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

الجدول رقم 05: نسب التمويل لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط للسنوات 2021-2022-2023

النسبة	كيفية الحساب	2021	2022	2023
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	0 ,27-	0 ,94-	-0,87
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	4 ,23-	-4,98	4 ,69-
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم	-0,76	0 ,85-	0 ,67-
نسب التمويل الخارجي	مجموع الديون/ أموال الملكية	1,77	1,85	1,67

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

التعليق: من خلال حساب النسب المختلفة للتمويل نلاحظ أن:

نسبة التمويل الدائم: سالبة خلال السنوات الممتدة من 2021 الى 2023، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل سالب ما يعني ان الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة فهذا دليل على أن حزء من الاصول الثابت ممول عن طريق القروض قصيرة الاجل . وبالتالي المؤسسة لا تحقق توازن هيكلي أي انها لا تحقق توازن بين التمويل والاستثمار.

نسبة التمويل الخاص: نلاحظ أن بأنها متدنية مقارنة بالنسبة المرجعية خلال السنوات المدروسة . أي أن اموال المساهمين وما يلتحق بها لا تغطي الأصول الثابتة بنسبة كبيرة هذا ما يترجم وجود رأس المال خاص سالب خلال السنوات محل الدراسة على المؤسسة زيادة رأس المال الخاص لتغطية الأصول الثابتة، ومن جهة اخرى قد تصعب هذه الوضعية من عملية الحصول على التمويل عن طريق القروض الخارجية.

نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط سالبة خلال السنوت المدروسة ما يدل على عدم قدرة الاموال الخاصة للمؤسسة على تغطية ديونها، وبالتالي فقدان استقلاليتها المالية وذلك راجع لسياستها المتبعة التي لا تسعى لتقليص الديون.

نسبة المديونية: نلاحظ أن نسبة المديونية للمؤسسة محل الدراسة تفوق 0,5 (النسبة المعيارية)، مما يجعل المؤسسة مقيدة من اتخاذ القرارات وذلك بسبب عجزها وإمكانية مطالبة مقرضيها بحقوقهم وهذا ما يقتضي اتخاذ قرارات لمراجعة وتقييم الهيكل المالي الخاص بها.

الفرع الثاني: التحليل باستخدام المردودية وأثر الرافعة المالية

1- تحليل المردودية لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة والجدول التالي يبين حساب نوعي المردودية الاقتصادية والمالية.

الجدول رقم 06: تحيل المردودية لمؤسسة باتيميتال هياكل وسط

البيان	القانون	2021	2022	2023
المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	**0.06**	**0.14**	**-0.08**
المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية	**0.03**	**-0.08**	**0.02**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: من خلال حساب النسب المختلفة للتمويل نلاحظ أن:

إن المؤسسة حققت مردودية موجبة الا أنها منخفضة اذ قدرت بـ 3% خلال سنة 2021 أما سنة 2023 فحققت نسبة 2%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع الأصول وانخفاض قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال، أما بالنسبة لسنة 2022 فالمؤسسة حققت مردودية سالبة هذا يعود إلى قيمة فائض الاستغلال السالبة إضافة الى زيادة حجم الأصول الثابتة. وعليه يجب على المؤسسة اعادة النظر في طرق تسييرها بمراجعة سياسة التكاليف وحجم الاصول باعتبارهما يؤثران في المردودية.

ب- بالنسبة المردودية المالية

نلاحظ ان المؤسسة حققت مردودية موجبة خلال سنة 2021 قدرت ب 0.06 لترتفع إلى 0.14 خلال سنة 2022 هذا راجع لسلبية كلا من النتيجة الصافية والأموال الخاصة وهذا دليل على التسيير الحسن لرقم الأعمال، أما بالنسبة لسنة 2023 فقد قدرت المردودية المالية بـ -0.08%، وهذا راجع لسلبية الأموال الخاصة وإيجابية النتيجة الصافية وهذا راجع الى سوء تسيير رقم الاعمال وعدم استغلال أموالها الخاصة بكفاءة.

3.3- تحليل وضعية مؤسسة باتيميتال هياكل وسط باستعمال الرفع المالي

يتم الاعتماد على أثر الرفع المالي لقياس الأثر الإيجابي أو السلبي للمديونية على مردودية المؤسسة والجدول التالي يمثل قياس أثر الرفع المالي.

ملاحظة: في إطار اتفاقية القرض المبرمة بين المؤسسة ومقرضيها تطبق معدل فائدة بقدر 6% اجمالا، منها 2.25% يقع على عاتق الخزينة العمومية (الدولة) والباقي يقدر بـ 3.75% تتحمله المؤسسة، وبدورنا سنطيق المعدل الذي تتحمله المؤسسة كما يلي:

الجدول رقم 07: قياس أثر الرفع المالي

البيان	2021	2022	2023
المردودية الاقتصادية	**0.03**	**-0 .08**	**0.02**
معدل الفائدة	**3.75**	**3.75**	**3 .75**
أثر الرفع المالي	**0.017**	**0.256**	**0.044**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: من خلال حساب أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسة محل الدراسة نجد أن: أثر الرفع المالي المسجل موجب خلال سنوات الدراسة، لكن بنسب قليلة حيث سجلت 0.2% سنة 2022 كأكبر نسبة، ثم تليها نسبة 0.04% سنة 2023، ثم آخر نسبة سجلت 0,017% سنة 2021 وبالتالي يمكن القول بان زيادة الديون من الممكن أن تستفيد منه المؤسسة، كما أن معدل المردودية الاقتصادية يغطي تكلفة هذه الاستدانة.

الاقتراحات:

نقترح على المؤسسة اتخاذ قرار مالي يتمثل في التوسع في الاستدانة أي يمكنها الحصول على ديون جديدة لكن بنسب صغيرة.

4. خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هاته الورقة البحثية يمكن القول إن التحليل المالي يعتبر أحد أهم الأدوات المستعملة في المؤسسات لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة باعتباره مرآة تعكس صورة صادقة عن مسارها على المدى القصير .

كما يعد التحليل المالي أحد المؤشرات المعتمدة في التنبؤ باستمرارية المؤسسة بالعودة إلى مخرجاته كونها أساس متين لاتخاذ القرارات على مستوى الإدارة العليا، لاسيما ما ارتبط بالقرارات المالية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلالها إلى تحقيق أهدافها الرئيسية التي تتمحور حول مسعى تعظيم العائد من جهة وتخفيض التكاليف والمخاطر من جهة أخرى.

وفي ذات السياق سعينا من خلال هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى تأثير التحليل المالي على استمرارية مؤسسة باتيميتال كعينة من المؤسسات الاقتصادية، وقد حاولنا الاعتماد على مختلف النسب والمؤشرات المالية لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها من خلال تحليل سيولتها ومدى صلابة الهيكل المالي للمؤسسة من خلال دراسة توليفته التي تبين استقلالية المؤسسة وقدرتها على الحصول على الموارد المالية بتكاليف معقولة وفي الوقت المناسب لتمويل أنشطتها.

النتائج والتوصيات

- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة يمكن من تحديد العقبات المالية بفعالية كونه يقوم على قراءة مختلف بنود القوائم المالية مما يساهم في تتبع مسار استمراريتها.
- ادوات التحليل المالي تقدم صورة صادقة عن الاداء المالي وتوجه نحو اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.
- أن الهيكل المالي يعتبر أداة أساسية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة، للوصول إلى هيكلة مالية سليمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية والتأكد من الاستغلال الجيد للموارد المالية لتحقيق أرباح مقبولة تصل بها إلى بر الأمان.
- مؤسسة باتيميتال هياكل وسط لا تحقق توازن هيكلي أي انها لا تحقق توازن بين التمويل والاستثمار.
- مؤسسة باتيميتال هياكل وسط مقيدة من اتخاذ القرارات وذلك بسبب عجزها ويجب عليها تحصيل حقوقها من زبائنها.

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها، فقد تم اقتراح التوصيات التالية :

- على المؤسسة أن تجد مصادر أخرى لتغطية ديونها بالأخص طويلة الأجل كتحصيل جزء من ذممها أو بيع مخزونها السلعي .
- ضرورة تسيير أحسن للخزينة وذلك تجنبا لتجميد السيولة من خلال التوظيفات المالية قصيرة الأجل.
- ترشيد سياسة اقتناء التثبيتات لاسيما ما تعلق بالآلات الثقيلة و المعدات، إضافة للتنازل على التي لم تعد بحاجة اليها.
- يجب أن يأخذ المسير المالي للمؤسسة عامل التكلفة بعين الاعتبار لدى اختياره لمصادر تمويل المؤسسة، وذلك من اجل تكوين هيكل مالي أمثل.

5. قائمة المراجع:

أمجاد مجد عبد المنعم حسين. (2021). المراجعة التحليلية و دورها في التنبؤ باستمرارية المنشاة. *دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامي، بحث تكميلي مقدم لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة*، ص54. كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، السودان.

امين عبد الجليل سعيد،ابراهيم فضل المولى البشير. (2021). دور التحليل المالي و نما\ ج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر لمصرفي. *دراسة ميدانية على المصارف الاسلامية اليمنية ،رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية*، ص50. كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان.

حسن شلقامي. (2013). دراسة تحليلية لادوات دعم كفاءة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشان تقييم استمرارية المنشاة. *مجلة البحوث الادارية*(العدد02)، صفحة ص30.

حليمة خليل الجرجاوي. (2008). دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الاسهم. *دراسة تطبيقية على المنشات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية*، ص36. غزة ،فلسطين، كلية التجارة الجامعة الاسلامية، فلسطين.

سلام نواف عبد الموني. (2011). تطوير انموذج للتنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية و غير المالية. *مذكرة لاستكمال منح درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة*، ص13. كلية الاعمال ، جامعة عمان العربية، عمان.

طلال منذر. (2004). مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي الخاص بالاستمرارية من قبل مدققي الحسابات في الاردن. ص44. جامعة اليرموك ،كلية التجارة، عمان الاردن.

علي حسين الدوغنجي. (بلا تاريخ). مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية و الفشل المالي للشركات. صفحة ص 10.

علي حسين الدوغنجي. (بلا تاريخ). مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية و الفشل المالي للشركات .

علي حسين الدوغنجي. (بلا تاريخ). مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية و الفشل المالي للشركات . صفحة ص07.

لزعر محمد سامي. (2011-2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. *دراسة حالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير*، ص 71 . قسنطينة، علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، الجزائر، قسنطينة: جامعة منتوري.

محمود عزت اللحام ،ايمن هشام عزربيل. (2016). دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي، دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، صفحة ص403.

وليد ناجي الحيالي. (بلا تاريخ). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي*. الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.